حكومة شامير: ما كان سوف يبقى والاستمرار مشروط بالخطوط الأساسية

بتأخير مدته ستة أيام عن الموعد المقرر (الرابع عشر من تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٨٦) لتنفيذ الاتفاق بشأن التناوب على رئاسة حكومة التكتل الوطني، عملاً باحكام البندين الخامس والتاسع من المادة الاولى في الاتفاق الائتلافي (انظر، بهذا الشأن، نص الاتفاق في **دافار**، ١٤/٩/١٩٨٦) الذي تم التوصل اليه بين المعراخ (حزب العمل الاسرائيلي ـ حركة الاحرار المستقلين ـ حركة ياحد) وبين الليكود (حركة حيروت ـ حزب الاحرار ـ حركة لعام)، والذي قامت، على اساسه، حكومة التكتل الوطني، مثل زعيم الليكود وحركة حيروت، اسحق شامير، امام الكنيست الاسرائيلي في العشرين من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، طالباً الثقة بحكومته. ويعود سبب التأخير الى الازمة التي تفجرت بين الشريكين الاساسيين في الحكومة عشية تنفيذ المناوبة، وتمت تسويتها من طريق التوصل الى «مذكرة تفاهم»، الحقت بالاتفاق الائتلافي، وتم التوقيع عليها في ١٧/١٠/١٩٨٦. وبطبيعة الحال، لم يكن حصول حكومة التكتل الوطني، برئاسة شامير، على ثقة الكنيست موضع شك، وبخاصة في ضوء التفاهم الذي تم بين الشريكين الاساسيين. ولوحظ ذلك في عدم استنفار كتل الائتلاف والمعارضة، على حد سواء، لمثليهم في الكنسيت لحضور جلسة الثقة والمشاركة في التصويت.

فمن بين اعضاء الائتلاف الثمانية والتسعين، حضر جلسة الثقة سبعة وثمانون عضواً فقط. ومن بين هؤلاء منح الحكومة الثقة اثنان وثمانون، وامتنع ثلاثة عن التصويت (واحد من كتلة شينوي وهو عضو الكنيست مردخاي فيرشوفسكي، واثنان آخران من حزب العمل، هما عضوا الكنيست حاييم رامون وعبدالوهاب دراوشه). ولم يشارك في عملية التصويت اثنان آخران، هما عضوا كتلة اغودات يسرائيل الدينية، كتعبير عن احتجاج كتلتهما على عدم وفاء كتل الائتلاف، في السنتين الماضيتين، بالالتزامات التي تعهدت بها في بعض الشؤون الدينية (**دافار**، ٢١/١٠/١٩٨٦).

اما على صعيد كتل المعارضة، سواء أتلك التي على يمين الحكومة او يسارها، فقد حجب الثقة عن الحكومة ١٧ عضواً حضروا جلسة الثقة، من اصل اثنين وعشرين عضواً هم مجموع اعضاء كتل المعارضة في الكنيست (**المصدر نفسه**).

ازمة في مسلسل

لم تكن الازمة التي تفجرت بين الشريكين الاساسيين في حكومة التكتل الوطني، عشية المناوبة، الاولى بينهما منذ تشكيل الحكومة؛ والمرجح الاّ تكون الاخيرة. فعلى امتداد الشهور الخمسة والعشرين من ولاية بيرس، عرفت العلاقات بين المعراخ والليكود ازمات عدة على غير صعيد. واذا عدنا الى وقائع مسلسل هذه الازمات، نجد انها لم تكن حكراً على طرف، بل